نهضة الريف فى مصر *

بقلم

المهندس الزراعى بطرس باسيلى

يكاد لا يوجد بلد تعد فيه نهضة الريف أساسية بقدر ماهى فى مصر ، فإن سكان الريف بحسب تعداد ١٩٤٧ يبلغون ٦٩٪ من مجموع سكان القطر . ولم يترتب على نمو المدن فى مصر ما أشير إليه فى الاجتماع العام السابع والعشرين لاجتماعات المعهد من نقص تعداد أهل القرى ، ذلك لأن الريف المصرى مكتظ بالسكان ، وتقدر الأيدى العاملة الزائدة على حاجة الزراعة فيه بنحو ٢٥٪ من المشتغلين بها. ومشكلة الأيدى العاملة التى تفيض عن حاجة الزراعة تزداد تعقيداً بزيادة نسبة المواليد فى مصر عما هى فى الأقطار الأخرى ، وقد بلغت هذه النسبة فى العام الأخير ٣٪ ، ويعتمد على الزراعة وما يرتبط بها فى كسب القوت اليومى أكثر من ٩٠٪ من سكان القطر . ولاشك أن التصنيع يعد علاجا مفيداً لهذه الحال ، ولكن فى هذا المجال أيضاً لا يمكن للصناعة أن تتقدم إلا إذا صحب ذلك تقدم الزراعة ، فإن طبقة الزراع لا تعد فقط الطبقة الرئيسية المنتجة فى البلد ، بل هى أيضا الطبقة الرئيسية التى تستهلك منتوجات الصناعة .

وليست الهجرة فى طبيعة المصريين ، وقد أشير بتحديد النسل وتقييد تعدد الزوجات ، ولكن نظراً الى الصعوبات التى تعترض ذلك فإنه يجب أن نعتمد فى تحقيق نقص عام فى نسبة المواليد على تقدم الثقافة ، وازدياد رغبة سكان القطر فى التمتع بمستوى عال للمعيشة .

وإننا نحاول فى الأسطر التالية أن نقدم صورة عامة لأهم التطورات الحديثة فى الحياة الريفية والزراعة فى مصر ، وما يترتب على كل منها :

(*) دعا المعهد الدولى للعدليات المختلفة كاتب هذه الرسالة إلى أن يكون مقرراً عن مصر فى الاجتماع العام الذى يعقد فى لاهاى بهولاندا من ٧ إلى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٥٣ . ويسر الفلاحة أن تنشر ترجمة هذه الرسالة .

الاصلاح الزراعى :

بمجرد أن أسقط الملك السابق فاروق عن عرشه على يد اللواء محمد نجيب وصحبه استجابة لرغبة الشعب صدر تشريع بالإصلاح الزراعى . وقد قضى هذا التشريع بأن يكون الحد الأعلى لما يمكن أن يمتلكه مالك واحد من الأرض الزراعية مائتى فدان ، وأبيح لمن يملك مايزيد على هذه المساحة أن ينقل ملكية ٥٠ فدانا لكل من أولاده فى حدود مائة فدان لمجموعهم . ولا يسرى هذا الحد الأعلى على الوقف الخيرى ، أو الأراضى التى تزرع لاستغلال حاصلاتها فى أغراض صناعية ، كما أن الأرض غير المستصلحة أبيح استبقاؤها للسنوات الخمس والعشرين الأولى .

والأرض التى تنزع ملكيتها لزيادتها على الحد الأقصى يقدر ثمنها بسبعين مثلا من الضريبة الحكومية المفروضة عليها ، تضاف إلى ذلك كلفة المنشآت القائمة عليها ، وتسدد الحكومة هذا الثمن بسندات اسمية ، فائدتها ٣٪ تدفع قيمتها أقساطا متساوية فى ثلاثين سنة . والزارع الصغير الذى تباع له الأرض يطالب بهذا الثمن مضافا إليه ١٥٪ من ثمنها قيمة نفقات العملية ، ويسدد القيمة فى ثلاثين سنة أقساطاً متساوية بفائدة ٣٪

وتوزيع الأراضى التى تنزع ملكيتها على صغار الزراع ليس من العمليات السهلة ، إذ يجب عدم الإضرار قدر الإمكان بالنظام الذى كان متبعاً بالمزرعة الكبيرة فى الرى والصرف وتعاقب الحاصلات ، كما تجب المحافظة على مستوى الإنتاج ، بل العمل على رفعه . وقد كمل التشريع ذلك إلى حدّما بأن أوجب تكوين جمعيات تعاونية بين الملاك الجديين ، غير أنه لامندوحة من مرور بعض الوقت قبل أن يتشرب أعضاء هذه الجمعيات الروح الصادقة للتعاون ، وهذا مما يعد ضروريا لنجاح أعمال هذه الجمعيات . وقد بدت فكرة إنشاء المزارع التعاونية للتغلب على الصعوبة التى تعترض المحافظة على الدورة الزراعية بعدأن تجزأ الأرض إلى عدة ملكيات ، لتجنب زراعة المحصول الواحد فى قطع متناثرة ، وتوحيد القطع التى يزرع فيها كل محصول . غير أن هذا الرأى فى حل المشكلة قد عدل عنه ، احتفاظا بما فى نفس الزارع المصرى من غريزة تعلقه بالأرض التى يمتلكها ، لما لهذه الغريزة من الأثر فى اتقان فلاحة الأرض . ولهذا تقرر انه فى حالة المزارع التى تسرى فيها الدورة الزراعية الثلاثية توزع الأرض على صغار الزراع فى ثلاث

قطع منفصلة لكل منهم ، كل قطعة من هذه القطع تجىء فى موقع المحصول الرئيسى للدورة الزراعية .

ويراعى فى توزيع الأرض على صغار الزراع نظام معين فى أحقيتهم لتملكها ، ويشترط ألا يزيد مايملكه الواحد منهم قبل هذا التوزيع على خمسة أفدنة ، وتوزع على كل منهم مساحة لاتقل عن فدانين ولا تزيد على الخمسة . وأفضل وحدة اقتصادية لمساحة المزرعة أمر يختلف باختلاف خصب الأرض وحسن إدارة الجمعية التعاونية المفروض فيها أن تهيء للزارع الصغير من وسائل حسن استغلال الأرض ماتوافر للزارع الكبير أو مايزيد على ذلك .

وهناك مهمة أخرى ترتبط بتشريع الإصلاح الزراعى ، وهى إكثار التقاوى النقية ، فإن الأقسام الفنية بوزارة الزراعة تعمل على استنباط وإكثار بزور نقية للزراعة من الحاصلات الرئيسية . والمقادير التى تنتج تعتبر نواة يجرى إكثارها فى المزارع الواسعة تحت إشراف واف ، لكى تتوافر للزراع المقادير اللازمة منها . ونظراً إلى تجزىء المزارع الواسعة فإن إكثار هذه البزور يجب أن يجرى فى مساحات متناثرة . وتعمل وزارة الزراعة على وضع الخطة التى تكفل أكبر نجاح فى ذلك .

وقد قضى تشريع الإصلاح الزراعى أيضا أن يكون الحد الأدنى لتجزىء المزرعة بسبب الميراث خمسة أفدنة . ولم يشمل هذا التشريع نصوصا لتكتيل المساحات الصغيرة المتناثرة التى يمتلكها بعض صغار الزراع ، رغم شيوع ذلك إلى حد بعيد فى مصر .

وقضى تشريع الإصلاح الزراعى كذلك بأن يكون الحد الأعلى لإيجار الأرض الزراعية سبعة أمثال الضريبة العقارية ، وأن تكون عقود الإيجار مكتوبة وأن تسرى لمدة أقلها ثلاث سنوات . وفى حالة عدم تحرير عقود إيجار بين المالك والزارع يقتسم كلاهما المحصول ويحتملان نفقاته بالمساواة بينهما . وقد حرم التشريع وجود الوسطاء بين المالك والزارع فى استئجار الأرض .

وتحدد أجور عمال الزراعة بمعرفة لجان اقليمية خاصة ، ثم يعتمد وزير الزراعة هذه الاجور . غير أن تنفيذ ذلك اعترضته صعوبة زيادة الايدى العاملة على حاجة الزراعة مما استدعى اعادة النظر فى هذا الشأن .

التوسع الزراعى :

تبلغ المساحة التى تزرع نحو ٥٫٨٠٠٫٠٠٠ فدان ، أى ٢٫٥٪ من مساحة الأرض التى تشملها حدود مصر . والعامل الذى يحدد مدى التوسع الزراعى هو

مقدار المياه التى تتوافر لرى المزروعات . وليس بين المشروعات التى نهضت بها مصر مانال عناية وخبرة واستنفد مالا وجهداً قدر المشروعات المتعلقة برقابة مياه النيل وخزنها وتوزيعها . غير أن اتساع الأرض الزراعية لم يتمش مع ازدياد تعداد السكان ، كما أن نمو المدن والمصانع وامتداد الطرق والترع والمصارف يقتطع مساحات من أرض الزراعة . وهناك مشروعات لخمسين سنة قادمة ترمى إلى زيادة مساحة الأرض الزراعية إلى سبعة ملايين من الأفدنة ، ويرى بعض المتفائلين انه يمكن زراعة عشرة ملايين فدان بتنفيذ مشروعات إضافية اقترحت أخيراً . وإذا مااستمرت نسبة المواليد على ماهى عليه وسارت التحسينات الصحية سيرها فإن تعداد القطر يزيد على الضعف خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة .

وقد وضع برنامج لاستصلاح ٣٢٧,٠٠٠ فدان خلال السنوات الثلاث القادمة . وستنشأ مديرية جديدة فى الصحراء غرب الدلتا . ويرمى مشروع هذه المديرية الجديدة « مديرية التحرير » إلى إيجاد إقليم ريفى نموذجى تتوافر فيه مساكن ملائمة الزراع منتخبين وأحدث وسائل الرفاهية والإدارة .

ولم يغفل أمر التوسع الزراعى فى الصحراوات ، غير أن الأمر يحتاج إلى دراسة وافية لموضوع المياه الباطنية قبل تحقيق نجاح واف فى هذه الناحية .

التقدم الفنى والعلمى :

ينتقد الكثيرون من الكتاب بشدة الآلات والطرق البدائية التى تجرى فى الزراعة المصرية . غير أن عدداً من الثقات الذين تعمقوا فى دراستهم وجدوا ما يبرر استخدام هذه الآلات العتيقة والطرق البدائية (١) وإذا احتكمنا إلى غلة الفدان عندنا من الحاصلات الرئيسية (٢) ، وأخذنا فى الاعتبار أن الأرض تزرع أكثر من محصول واحد فى السنة — لتبين لنا أن الزراعة المصرية تعد متقدمة حقاً .

---

(١) جاء مايأتى فى كتاب « نهضة الزراعة فى الشرق الأوسط » . للدكتور ب . ا . كين « يرى البعض أن الحرات البلدى الذى يكتفى بخربشة الأرض أسوأ من المحاريث الغربية .. وتوجه انتقادات أيضا إلى عدم استعمال آلات أخرى فى خدمة الأرض كالعزافات والحفارات والمسالف .. وإننا اليوم لانرى أن هذا النقد له كل ما يسوغه » .

(٢) تحصل مصر على أعلا غلة فى العالم من القطن ، ومرتبتنا الثانية فى غلة الذرة ، والثالثة فى غلة الأرز والقصب ، والسادسة فى غلة القمح .

ولا يعنى بهذا القول أن المجال لا يتسع للنهوض بالزراعة المصرية أو استعمال الآلات والطرق الحديثة ، وقد قطعنا فى هذا السبيل شوطاً لا بأس به ، وخاصة فى استنباط السلالات الجديدة ومقاومة الآفات (١) .

وقد لاقى القطن حتى اليوم أكبر عناية من رجال البحث عندنا ، وتوصلوا إلى تحسين صفاته ورفع غلته ، وأخذت تزداد عنايتهم بالحاصلات الأخرى وتربية الحيوان .

وفى كثير من الحالات يفرض تطبيق نتائج البحوث الزراعية على الزراع بمقتضى التشريع . وهذا مايجرى مثلا فى مراقبة بزور الزراعة ، وتحديد الأصناف التى تزرع فى المناطق المختلفة ، وفى مقاومة الآفات الزراعية ، واستئصال نباتات القطن الشاردة عن الصنف المزروع .

الارشاد الزراعى :

الزراعة حرفة عتيقة فى مصر ، وقد أتقنها الفلاح ، فأصبح ليس من الهين إقناعه بالعدول عما ورثه عن أسلافه . ولهذا فإن الطرق الحديثة إنما تفرض بالتشريع أو ينتشر استعمالها عن طريق المشاهدات العملية ، وقد وضع برنامج تام لتعميم المراكز الزراعية فى القطر . ويتبع كل مركز منها عدد من الوحدات الزراعية والوحدات البيطرية ، ويصل مجموع الوحدات إلى ٤٠٠ وحدة ، بمعدل ١٥,٠٠٠ فدان تخدمها كل وحدة . ويتبع كل وحدة زراعية حقل مشاهدات نموذجى ، وتعمل الوحدة على إمداد زراع المنطقة بالتقاوى والشتلات ، وتقوم بإرشادهم وتأدية خدمات مختلفة كنظافة البزور ، ومقاومة الآفات فى المنطقة . وتعمل الوحدة البيطرية على إمداد الزراع بطلائق من الماشية وسلالات ممتازة من الدواجن ، وتعنى بالتحسينات فى تربية الماشية والأغنام والدواجن ومقاومة أمراض الحيوان . وقد أمكن حتى اليوم إيجاد ٤٣ حقل مشاهدات نموذجى بكافة مايتبعه من المنشآت ، وجار إنشاء وحدات أخرى . ولا يمكن القول بأن عمل هذه الوحدات إلى الآن يدعو إلى الارتياح ، لصعوبة إسنادها إلى موظفين تتوافر فيهم الخبرة التامة . كما

---

(١) ننقل عن الدكتور كين الشهادة التالية التى أثبتها فى كتابه سالف الذكر « انه بفضل جهود سلسلة علماء من الطبقة الأولى قد تيسر لمصر إلى الآن أن تحل فى الوقت المناسب مشكلاتها الزراعية التى صادفتها والتى ترتبط بالرى » .

أنه أغفل ما أشير إليه فى المشروع الأصلى من إنشاء مجلس زراعى لكل وحدة ، لكل فئة اشتراك زراع المنطقة فى أعمال الوحدة .

وقد اقترح أخيراً اختيار عدد محدود من الوحدات ، يعنى بانتخاب موظفيها والإشراف على عملها ، حتى تصبح نماذج تحتذى بها الوحدات الأخرى .

تحسين الصحة :

لم توجه عناية وافية للشئون الصحية بالريف إلا أخيراً . وينتشر بين أهل الريف مرضان شديدا الخطر ، هما البلهارسيا والانكلستوما . ويؤثر كل من هذين المرضين فى مقدرة من يصاب به على العمل وفى عقليته . وكثير من الأمراض الوبائية التى تنتشر فى القطر تنشأ فى الريف . وفى عام ١٩٤٢ بدئ ببرنامج عشرين سنة لتحسين الصحة بالريف ، بمقتضاه تنشأ لكل ١٥,٠٠٠ شخص وحدة صحية(١) للنهوض بالصحة فى الريف ، وحث الفلاحين على اتخاذ طرق الوقاية من الأمراض ، والقيام بالعلاج اللازم لهم . وعلاوة على المستشفيات المتنقلة التى أنشئت لمقاومة أمراض وبائية معينة فقد تبرع بعض الملاك بالمساهمة فى إنشاء مستشفيات ريفية ومراكز عيادة طبية وحمامات ومغاسل عامة . وقامت بعض السيدات المصريات بدور جدير بالثناء فى حملات مقاومة الأوبئة ، وشكلت منهن لجنة لزيارة منطقة ريفية معينة بقصد توفير الحالة الصحية النموذجية فيها (٢) .

ومن المسائل الهامة التى ترتبط بالحالة الصحية فى الريف توفير مياه مرشحة للشرب . ومنذ بضع سنوات انتهى تنفيذ مشروع لإمداد جميع بلاد مديرية الفيوم وجزء من مديرية الدقهلية بمياه الشرب . أما فى بعض الجهات الأخرى فقد أنشئت عمليات صغيرة لرفع مياه الشرب من الآبار .

---

(١) أنشىء حتى اليوم ٢٢٥ وحدة صحية

(٢) تجرى فى هذه المنطقة « مشروع سنديس » بحوث فى مقاومة الذباب والتخلص من المواد البرازية وتوافر الحالة الصحية الريفية بمعاونة منشأة روكفلر . وهناك مشروع صحى نموذجى آخر يجرى فى مركز قليوب بالاتفاق مع الهيئة الصحية العالمية .

التعليم والتربية :

منذ عام ١٨٨٠ توضع خطط لمقاومة الأمية ، ثم يعدل عنها إلى غيرها ، بسبب تباين الآراء فى السياسة التى تنطوى عليها هذه الخطط . وبصدور الدستور عام ١٩٢٣ أصبح التعليم الأولى إلزاميا ومجانيا . وفى عام ١٩٣٦ — ١٩٣٧ دب النشاط فى هذا الاتجاه ، فأنشئت ٦٠٠ مدرسة قروية صغيرة ، وارتفع هذا العدد إلى ٧٠٠ مدرسة فى سنة ١٩٤٩ ، مع تعديلات فى البرامج ، وازدياد العنـــاية بالمدارس الابتدائية التى تنشأ فى المدن . . وكلا النوعين من هذه المدارس لا يضم فى الوقت الحاضر اكثر من ثلث عدد من هم فى سن هذه الدراسة . وتعطى لطلبة هذه المدارس وجبة غذائية مجانا تبلغ نفقاتها السنوية على الحكومة ١ ١/٢ مليون جنيه .

وانتشار المذياع « الراديو » فى الريف يتيح فرصة لتثقيف الطبقة التى تجاوزت سن الدراسة فى المدارس ، ويحتوى برنامج الاذاعة المصرية على بعض أحاديث خاصة مثل « ركن الريف » ترمى إلى ذلك .

وقد افتتح عدد محدود من مراكز التدريب فى الصـــناعات الريفية . ولهذه المراكز أهمية للزارع المصرى لانقف عند حد ، فإن أيام العمل الزراعى للعامل تبلغ ٢٠٠ يوم فى السنة فى بعض المديريات ، و١٢٠ يوما فى البعض الآخر . ومن البدهى إزاء ذلك وجوب شغل أوقات الفراغ بالصـــناعات الريفية لرفع مستوى المعيشة . ويتطلب النجاح فى هذه الناحية زيادة المساعدات المالية والفنية التى تخصص لهذه الغاية .

الرفاهة الاجتماعية :

يوجد فى الوقت الحاضر ١٣٦ مركزاً اجتماعيا ، تشتمل على صالات للمحاضرات ، ومكتبات ريفية ، وعيادات خارجية وصيدليات ، وأجنحة للولادة ، وحمامات عامة ، وخزانات لمياه الشرب . وملحق بكل مركز اجتماعى مســـاحة فدان من الأرض يزرع للمشاهـات ، وملعب ، وصالة كناد .

ويكتتب سكان القرية بسبع كلفة هذه المنشآت ، وبنحو نصف نفقات إدارتها ، وتتحمل الخزانة العامة باقى الكلفة والنفقات . وتتولى إدارة هذه المراكز عدة لجان ، تشكل من المشتركين ، تحت إشراف زراعى مقيم قام بدراسة خاصة فى موضوع

الخدمات الاجتماعية الريفية ، ويعاونه طبيب متطوع للعمل فى المركز ، وسيدة مقيمة لزيارة المنازل ورعاية الصحة والعناية بالنساء الحوامل والأطفال والتدبير المنزلى . وتعمل هذه المراكز على رفع المستوى الاقتصادى والثقافى والرياضى والاجتماعى للفلاح .

كلمة ختامية :

وضعت عدة خطط للنهوض بالريف، ويحتاج الحال إلى التوفيق بين هذه الخطط اقتصاداً فى نفقاتها ليتيسر التوسع فى المساحة التى تؤدى فيها خدماتها . كذلك يعد حيوياً اشراك الزراع أنفسهم فى تنفيذ هذه الخطط بقدر المستطاع . وعلى أثر الوضع الجديد الذى أقبلت عليه البلاد تيقظت الهمم للعناية بالفلاح الصغير ، وكان من آثار ذلك علاوة على الإصلاح الزراعى ما بدا من الاتجاه فى إدارة الأقاليم إدارة لامركزية .

المراجع

ب ا . كين : إنهاض الزراعة فى الشرق الأوسط (١٩٤٦)

شارل عيسوى : مصر — تحليل اقتصادى واجتماعى (١٩٤٧)

ويندل كيلاند : مشكلة السكان فى مصر (١٩٣٨)

ه . ب . إلين : التعليم والرفاهة الريفية فى الشرق الأوسط (١٩٤٦)

وزارة الشئون الاجتماعية : مصلحة الفلاح (١٩٥٠)

الدكتور أحمد حسين : الرفاهة الاجتماعية الريفية (١٩٥١)

الدكتور محمد على بدر الدين : تقدم الصحة والإصلاح الاجتماعى فى الريف المصرى (محاضرة فى قاعة إيورت فى ١٩/١/١٩٥١)

الدكتور شكرى المراغى : الصناعات الريفية والإصلاح الاجتماعى فى الريف المصرى (محاضرة فى قاعة إيورت فى ١٢/١/١٩٥١)

الدكتور إبراهيم بيومى مدكور: التعليم والإصلاح الاجتماعى فى الريف المصرى (محاضرة فى قاعة إيورت فى ١/١٢/١٩٥٠)